



البيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام
أمام مؤتمر الدول الأطراف في دورته العاشرة

حضرة السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات المندوبين الأكارم،

- ١- يطيب لي أن أرحب بكم أحر ترحيب في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- ٢- ويسعدني أن أرى زميلا لي موقراً ذا مراس، هو السفير خوسيه أنطونيو أرسبيدي (بيرو)، وقد انتُخب توأ رئيساً لدورتنا هذه. إن السفير أرسبيدي يسير على خطى غيره من الممثلين الدائمين المرموقين لدى المنظمة الذين يعملون في إطار هينتي توجيهها بصفة أو بأخرى ثم يبلغون الأوج بتقلدهم مهام ترؤس هذه الهيئة الهامة. فقد كان السفير أرسبيدي رئيساً للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤ و عام ٢٠٠٥، وبهذه الصفة أبدى ملكة قيادة حقيقية وقدرة على تعزيز الثقة وتحقيق توافق الآراء (ما يشكل مناقب غدت تميز عملنا هنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية).
- ٣- أما الرئيس المنتهية ولايته، السيد باتوراي (بولندا)، فقد كان حقا عند حسن التوحيات التي عقدناها جميعا على رئاسته. وأمل أنه سيظل يتقبّض لنا التعويل على مشورته السديدة وتعاونته الثابت، الذي كان لنا أن نقدره كل هذا التقدير.
- ٤- وأود أن أهنئ سائر أعضاء المكتب وأعرب عن ترحيبي بهم.



٥- وعلى غرار السنوات السابقة أحظى في هذه السنة أيضا بالفرصة السارة للإعراب عن أحر ترحيبي بالوفود التي أتت من عواصم بلدانها، وبالممثلين الخاصين الذين تمكنوا من التواجد بيننا خلال هذا الأسبوع الهام.

٦- إن للمنظمة أن تفخر بأنها وطدت خلال السنة المنصرمة ما حققته على صعيد نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة والتعاون الدولي - وبأنها حققت أيضا المزيد من التقدم الكبير على كل من هذه الصعد. وفي الوقت ذاته ما تزال هناك مجالات أخرى تستلزم عنايتنا المستمرة ولما يزل ثمة الكثير مما يجب عمله. وكما جرت عليه العادة أود أن استعرض معكم أبرز ما تميزت به هذه السنة من العمل في المجالات ذات الصلة بالاتفاقية.

عالمية الاتفاقية

٧- لقد تحقق منذ الدورة التاسعة للمؤتمر تقدم ذو شأن على هذا الصعيد ويستمر الزخم المتعاضم الذي يشهده تنفيذ خطة العمل الخاصة بتحقيق عالمية الاتفاقية. ويمكن أن ننوّه بدايةً بأن أكثر من نصف الدول التي لم تكن قد انضمت إلى الاتفاقية عند اعتماد خطة العمل ذات الصلة منذ ما لا يزيد على سنتين خلنا قد انضمت إليها.

٨- أما في عام ٢٠٠٥ فقد صدّقت على الاتفاقية أو انضمت إليها سبع الدول التالية: أنتغوا وبربودا، بوتان، غرينادا، فنواتو، كمبوديا، نيوي، هندوراس. ويضاف إلى ذلك أنه سيبدأ نفاذ الاتفاقية فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال دورة المؤتمر هذه بالذات، ما يجعل عدد الدول الأطراف يبلغ ١٧٥. فلنا أن نرى مبعثا للرضا المشروع بهذه الوتيرة التي يتم بها الانضمام إلى الاتفاقية أو التصديق عليها.

٩- ولئن كانت الأمانة الفنية قد قامت طبعا بالقسط الواقع على عاتقها من العمل على هذا الصعيد فأعتقد أن محض الإنصاف يقضي بأن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الدول الأطراف في هذا المجال ونعرب لها عن عرفاننا لذلك، فهي قد عملت معنا بحماس في هذا الشأن، بل قامت بالمبادرة في بعض الحالات فانبرت إلى مساعدة الدول التي تحتاج إلى بعض العون أو الإرشاد قبل أن تتمكن من الانضمام إلى صفوفنا.

١٠- ويبقى بين دول العالم ١٩ دولة لم تزل غير أطراف في الاتفاقية (منها ١١ دولة قد وقّعت عليها و٨ دول لم توقّع عليها).

١١- وسنواصل جهودنا الحازمة للعمل مع الدول التي اختارت، لأسباب شتى، البقاء خارج إطار الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية. ويحدوني تفاؤل حذر بأن بضعة الأشهر المقبلة ستشهد

انضمام دول أخرى إلى الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي بتصديقها على الاتفاقية أو انضمامها إليها. وقد تسنى لنا خلال مشاوراتنا أن نؤكد فيما يخص معظم الدول المعنية أنه لم تبقَ هناك عقبات كأداء ينبغي التغلب عليها.

١٢- بيد أننا ندرك الأوضاع الصعبة التي تظل سائدة في الدول غير الأطراف من بين دول الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية – تلكا المنطقتين اللتين تواجهان مصاعب جسيمة جمة. لكننا لا نقبل المنطق القائل بإرجاء الانضمام إلى الاتفاقية التي تمثل معاهدة لنزع السلاح الشامل وغير التمييزي حتى موعد بعيد غير محدد في المستقبل. فأعتقد مخلصاً أن المجتمع الدولي برمته يستحق موقفاً أفضل من ذلك عندما يتعلق الأمر بأسلحة تمت على أية حال إدانتها بصورة شاملة وتم حظرها. وأحثّ أيضاً كافة أعضاء المجتمع الدولي على أن يشدّدوا لدى الدول غير الأطراف على الأهمية التي ينيطونها بالاتفاقية، التي تلغي وسيلة التدمير الفظيعة هذه، بل وبالالتزام الاخلاقي الواقع على هذه الدول غير الأطراف في الاتفاقية بأن تتضمن إليها.

١٣- وبهذه الروح أستجيز اغتنام هذه الفرصة للترحيب بوفود إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان المشاركة في هذا المؤتمر بصفة مراقب، معرباً عن صادق أمني أن هذه الدول ستستمر على عقد مشاورات معنا سنتيح لها الاقتراب من الانضمام إلى الاتفاقية في مستقبل ليس ببعيد بالغ البعد.

١٤- وسنواصل العمل مع هذه الدول غير الأطراف ومع سائر الأطراف المهتمة بالأمر لنتضم إلى صفوف منظمتنا.

١٥- وخلافاً لما كان الكثيرون عند نفاذ الاتفاقية يرجّحونه، تحقق بعض التقدم الحقيقي على هذا الصعيد في الشرق الأوسط. ومن الدلائل على هذا التقدم المستمر انضمام الجماهيرية العربية الليبية الحديث إلى الاتفاقية والعمل التحضيري الهام الذي نجريه في هذا الصدد مع العراق. وفيما يخص العراق، باشرنا توفير المساعدة التقنية له والتدريب لممثليه، ونتطلع إلى يوم نراه، بعد إقامة المؤسسات السياسية المهيأ لها في دستوره الذي أقر مؤخرًا، ينضم إلى الاتفاقية ويتبوأ مكانته في إطارها إلى جانب سائر أعضاء أسرة منظمتنا.

١٦- وقد تحقق على هذا الصعيد تقدم سريع فيما يخص آسيا وجزر المحيط الهادي، تتمثل نتيجته في أن كافة أعضاء منتدى جزر المحيط الهادي غدت الآن دولاً أطرافاً في الاتفاقية. وباستثناء ميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غدت كافة دول منطقة آسيا والمحيط الهادي دولاً أطرافاً في الاتفاقية.

- ١٧- وقد شارك ممثلون لمينمار في عدة أنشطة للمنظمة خلال بضعة الأشهر الماضية، ونأمل أن عمليات التبادل الواعد والمثمر هذه ستؤدي النتائج المتوخاة منها عاجلا لا آجلا.
- ١٨- ومن ناحية أخرى نبقى منفتحين للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سبيل انضمامها إلى الاتفاقية، ما بيننا لممثليها في عدد من المناسبات. ويؤسفني أن أجد لزاما عليّ القول إن مبادرتنا لم تلق جوابا.
- ١٩- ويبقى التزام المنظمة أقوى منه في أي وقت مضى فيما يخص أفريقيا، حيث تحقق على هذا الصعيد تقدم مطرد بمساعدة الاتحاد الأفريقي والإرشاد والدعم القيمين اللذين تقدمهما مجموعة الدول الأطراف الأفريقية هنا في لاهاي. وقد نُظِم مؤخرا نشاطان إقليميان تركّز أحدهما على تحقيق عالمية الاتفاقية في أفريقيا والآخر على تنفيذ الاتفاقية من جانب الهيئات الوطنية الأفريقية، وذلك خلال الشهر الماضي بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وفي أبوجا بنيجيريا. واني أشيد بهاتين الدولتين لمساندتهما المنظمة والتشارك معها في العمل لتعزيز وجودها في أفريقيا.
- ٢٠- وقد شارك في هذين الحدثين جميع الدول غير الأطراف من بين دول أفريقيا تقريبا، وحظي كثير منها بتدريب مكثف لهيئاتها الوطنية، عن طريق دورات التدريب التي تم توفيرها في باريس في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، وعن طريق حلقات العمل التي عقدت في لشبونة في أيار/مايو، بدعم تكرمته به فرنسا والبرتغال على الترتيب.
- ٢١- وفيما يخص أمريكا اللاتينية والكاريبي يستمر إيتاء زخم كبير على طريق تحقيق عالمية الاتفاقية من خلال جهودنا وجهود منظمة الدول الأمريكية. فقد غدت الاتفاقية نافذة فيما يخص كلا من الدول القارية في الأمريكيتين، والأمل معقود على أن الدول القليلة من بين دول الكاريبي التي لم تنزل غير أطراف في الاتفاقية ستندمج إليها في السنة المقبلة.
- ٢٢- لكنني أعتقد أن من المهم أن نشدّد لدى الدول غير الأطراف هذه على أنه ينبغي لها أيضا (وإن كنا ندرك كل الإدراك الصعوبات والأولويات المتعارضة التي قد تعطل عدم انضمامها حتى الآن إلى الاتفاقية) أن تضع نصب أعينها أنها، ببقائها على هامش المجتمع الدولي، تفوّض موضوعا جهود ١٧٥ دولة طرفا في مجال ذي أهمية حاسمة للسلم والأمن العالميين.
- ٢٣- وفيما يخص جهودنا في مجال الإرشاد والاتصال الخارجي، عملنا على مدى السنة المنصرمة لتعزيز روابطنا مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المهمة بالتعاون معنا. إننا نؤمن بأهمية التآزر، الذي تشكل المنظمات الدولية به شبكة مؤسسية متماسكة في جهودها لتعزيز وصون

السلام والأمن. ويهيئ عملنا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي برهاننا ملموسا على هذا النهج وبيّن بجلاء عزمنا على تعظيم مطال المنظمة وفق ولايتها المقررة.

٢٤- وعلى ذكر الاتحاد الأوروبي أستجيز، بعد سنة من إقرار تحركه المشترك الأول لدعم المنظمة، الإعراب لدولنا الأعضاء فيه عن عرفاننا لهذا التعبير الملموس عن المساندة، التي أتاحت للمنظمة رفع مستوى أنشطتها وتوسيع مطالها. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن أمني أن الاتحاد الأوروبي سيقر في غضون بضعة أيام تحركه المشترك الثاني. فمذ سنة خلت قلت إن إقرار التحرك المشترك الأول يمثل قرارا تاريخيا "يفتح الطريق أمام قيام تعاون متين ومستمر بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة". ويسرني أن أبلغكم الآن أن ذلك قد غدا واقعا قائما.

٢٥- فدعوني أعرب مجددا، عن طريق الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي، عن عرفاني لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثلي لجنة هذا الاتحاد الذين عملوا كل هذا العمل الشاق خلال السنة المنصرمة على تنفيذ شتى المشاريع المدعومة في إطار التحرك المشترك، وعلى إقرار تحرك مشترك جديد.

تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني

٢٦- لقد شهدت السنة المنصرمة تقدما هاما على صعيد تطبيق خطة العمل الخاصة بتنفيذ الالتزامات بموجب المادة السابعة من الاتفاقية. ويؤمل أن يُعرض على الوفود هذا الأسبوع مشروع قرار بشأن السبيل إلى السير قدما فيما يخص هذا الجانب الحاسم من عملنا، وسيعود إليكم، باعتباركم موجّهي المنظمة، أن تقدموا إرشاداتكم في هذا الصدد. والمهم في نظري عدم فقدان الزخم الذي أوتي. ويجب أن يستمر العمل الجماعي الذي تقوم به الدول الأعضاء والأمانة. وأمني معقود على أن قراركم سيجسد بصورة متوازنة ضرورة الامتثال للاتفاقية وضرورة توفير المساعدة والدعم للبلدان التي تحتاج إليهما.

٢٧- وبقينا إنه يبقى الكثير مما يجب عمله على هذا الصعيد، وسيستلزم ذلك أن تحت الأمانة، بالتعاون مع الدول الأطراف التي عرضت تقديم المساعدة والدول الأطراف التي طلبتها، جهودها للسهر على الوفاء بالالتزامات بموجب المادة السابعة من الاتفاقية من جانب الدول الأطراف التي لم يزل يتعين عليها الوفاء بهذه الالتزامات. وقصارى القول إننا سنطبق توجيهاتكم بأمانة وبصورة كاملة.

٢٨- وفي حين أقر بكثرة المجالات التي لما يزل يتعيّن استكمال العمل فيها على هذا الصعيد، فإن عليّ أيضا أن أسجل ارتياحي للتقدم الذي أحرزته دول أعضاء كثيرة حققت الآن، بالقياس إلى الوضع الذي كانت فيه منذ ما لا يزيد على سنتين خلتا، إنجازا ملموسا يدل على الجهود التي تبذلها على هذا الصعيد، يتمثل في مشروع قانون لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني بلغ في بعض الحالات مرحلة متقدمة جدا. وقد اشتمل العمل على إعداد نصوص التشريعات ذات الصلة في حالات كثيرة تقاعلا مع الأمانة مستداما ومكثفا أحيانا يتيح للمزيد ثم المزيد من الدول الأطراف تطبيق مقتضيات خطة العمل والوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السابعة من الاتفاقية. فاسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عرفاني للدول الأطراف التي عرضت أن تقدم في إطار ثنائي دعمها للدول الأطراف التي تحتاج إلى المساعدة في الوفاء بالتزاماتها هذه.

التحقق

٢٩- إن الدول الأطراف التي أعلنت عن حيازتها أسلحة كيميائية قامت منذ الدورة التاسعة للمؤتمر بجهود كبيرة للوفاء بالتزاماتها فيما يخص تدمير مخزوناتها المعلن عنها من هذه الأسلحة. وبحلول الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ كانت خمس من ست الدول الأطراف هذه قد دمرت زهاء ٢٣٥ ١٢ طنا من عوامل الحرب الكيميائية في إطار نظام التحقق الذي تنفذه المنظمة. ويمثل هذا الرقم زهاء ١٧% من مجموع المخزونات المعلن عنها.

٣٠- ونعلم جميعا أن تدمير الأسلحة الكيميائية عمل خارق ينطوي على أوجه تعقيد كبير من الناحيتين التشغيلية والتقنية - ناهيك عما يستلزمه من الموارد المالية. لكن من المطمئن معاينة الجهود التي تواصل الدول الأطراف المعنية بذلها لاستدامة الزخم على صعيد التدمير. وعلى أية حال يظهر جليا وجوب تكثيف هذه الجهود خلال الأشهر والسنوات المقبلة للتقيّد بالأجال ذات الصلة المحددة في الاتفاقية.

٣١- ففي الولايات المتحدة الأمريكية بدأ تشغيل مرفقين جديدين واسعي النطاق لتدمير الأسلحة الكيميائية، في باين بلف ونيوبُرت، كما بدأ تشغيل مرفق آخر يعمل بصورة غير مستمرة. وقد بلغ مجموع ما دمّرت هذه الدولة الطرف من عوامل الحرب الكيميائية حتى الآن زهاء ٣٤% من مخزوناتها المعلن عنها. وقد أسعدني أن أتأكد خلال زيارتي الأخيرة لواشنطن العاصمة من حرص الولايات المتحدة الأمريكية الدائم على الوفاء بالتزاماتها على صعيد التدمير، حرصا ظلت تدعمه بالموارد المالية اللازمة.

- ٣٢- وقد عدّل الاتحاد الروسي برنامجَه لتدمير أسلحته الكيميائية، كما أفيد به المجلس من جانب الاتحاد الروسي ومن جانبي.
- ٣٣- وقد أتى ذلك نتيجة تتمثل في أن عمليات التدمير في المرفق الجديد لتدمير الأسلحة الكيميائية في كمبركا على وشك أن تبدأ في غضون بضعة الأسابيع المقبلة، ونأمل كبير الأمل أن إنشَاء مرفق ثانٍ لتدمير الأسلحة الكيميائية، قائم في ماراديكوف، سينجز خلال النصف الثاني من السنة المقبلة.
- ٣٤- وبالنظر إلى مقدار المخزونات الروسية، التي هي الأكبر في العالم، يظهر جليا أن برنامج الاتحاد الروسي الجديد لتدميرها سيتعين أن يُنفذ بصورة تامة، وأن ذلك لا يجوز أن يشهد المزيد من حالات التأخير إذا كان المراد أن يتقيد الاتحاد الروسي بالمهل الوسيطة الممددة التي وافق عليها المؤتمر. ومن المنصف القول، فيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي، إنه ليس لنا أبدا أن نستجيز أي تأخير زمني دون اتخاذ ما يلزم من التدابير الحاسمة العازمة.
- ٣٥- وأعلم أن التصميم السياسي على هذا الصعيد متوفر لدى الاتحاد الروسي ولدى المجتمع الدولي، الذي لا مناص له من أن يدعمه قوياّ الدعم لضمان تمكنه من الوفاء بالتزاماته في مجال التدمير. ويأتي هذا الدعم بصورة خاصة من البلدان المنخرطة في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل. ومن الأهمية بمكان عند هذا المنعطف بقاء الدول المانحة منخرطة كل الانخراط مع الاتحاد الروسي في هذه السيرورة، موفراً الدعم التقني والمالي اللازم لضمان استدامة تنفيذ برنامجَه الخاص بالتدمير. ويمكن للاتحاد الروسي من جهته أن يساعد على استكمال هذه السيرورة بقيامه بما يجب على جميع الصعد، مبديا للمجتمع الدولي عزمه المستمر على التقيد بالاتفاقية.
- ٣٦- وأما الهند، وهي الدولة الطرف الوحيدة التي تقيدت بالأجل المحدد لتدمير ٤٥% من مخزوناتها، فهي على وشك مباشرة تشغيل مرفقها الثاني لتدمير الأسلحة الكيميائية. فأشيد بالحكومة الهندية لامثالها على نحو يشكل مثالا يُحتذى ولعزمها الذي لا يني على تطبيق قرارها الشجاع القاضي بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.
- ٣٧- كما إن الدولة الطرف الحائزة الأخرى حققت قدرا من التقدم ليس بالقليل، إذ دمرت زهاء ٦٥% من مخزوناتها. وأعتقد أن لهذه الدولة الطرف أن تفخر بهذا الإنجاز عن حق.

- ٣٨- هذا ويُتَوَقَّع أن يُباشِر تشغيل مرافق جديدة لتدمير الأسلحة الكيميائية خلال السنة المقبلة في ألبانيا والجماهيرية العربية الليبية. ونحن نعمل بتعاون وثيق مع كل من هاتين الدولتين الطرفين، ونجد مبعثا للرضا في معاينة أن أنشطة التدمير التي ستبدأ فيهما وشيكا ستتيح لهما إزالة مخزوناتهما في الآجال المحددة في الاتفاقية. ونحن بالطبع جاهزون لتقديم المزيد من الدعم إلى الجماهيرية العربية الليبية في الجهود التي تبذلها للوفاء بالتزاماتها في مجال التدمير.
- ٣٩- ويجري بانتظام تقييم وتعديل أنشطتنا التحقيقية وإجراءات العمل التي تستند إليها وذلك في إطار جهد دائم للسهر على أن تحقق الأمانة في هذا المجال الدرجة المتوخاة من الامتياز على النحو الأكثر نجاعة من حيث التكاليف. وذلكم هو النهج التي تقوم عليه جهودنا الرامية إلى زيادة نجاعتنا من خلال ما أسميناه ترشيد أنشطة التحقق (ما يعني بعبارة بسيطة أننا نسعى دائما إلى القيام بهذه الأنشطة بصورة تامة مع التقيد الصارم بأحكام الاتفاقية وعلى نحو غير تمييزي، لكننا في الوقت نفسه نقوم بكل ذلك بأدنى قدر من الموارد).
- ٤٠- وقد أفلحنا في ذلك من خلال إجراء تخفيضات انتقائية متفق عليها في عدد أعضاء أفرقة التفتيش كلما أمكن الأمر، ومن خلال نظام الاستعانة بمفتشين يُستحضرون عند اللزوم الذي نجح نجاحا كبيرا. وأتاح لنا كل ذلك زيادة عدد عمليات التفتيش مستعنيين من حيث الأساس بنفس المجموعة من المفتشين النظاميين وبمجموعة رئيسية مما لا يزيد عن ١٥ مفتشا يعملون في إطار عقود الخدمات الخاصة.
- ٤١- كما إنني راض بصورة خاصة بما أنجزته هيئة التفتيش لدينا على صعيد الانتقال دون عوائق بين مجموعة المفتشين المغادرين للمنظمة بسبب نهجها فيما يتعلق بمدة الخدمة والمفتشين الجدد الذين ندرّبهم حاليا لكي يصبحوا تدريجيا جيل المفتشين الجديد.
- ٤٢- وعليّ أن أشيد بكل من ساعد في وضع وتنفيذ برامجنا لتدريب المفتشين داخليا، التي نعتز بها كبير الاعتزاز، وبالذات الأعضاء التي تكلمت بالإسهام في تكوين وتحسين المهارات الفردية والجماعية في هذا المجال. وأعني بهذا الصدد بلدنا المضيف هولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وإيطاليا. إننا نرجي لهم خالص الشكر.
- ٤٣- وعلى الرغم من أن التحقق من الصناعة لمّا يزل عنصرا ضئيلا نسبيا من عناصر أنشطتنا التحقيقية بالقياس إلى عمليات التفتيش في إطار نزع الطابع العسكري فإنه عامل رئيس في منع انتشار الأسلحة الكيميائية. فلا تعجبوا إذا قلنا إن جهودنا في هذا المجال يجب أن تزداد زيادة كبيرة.

٤٤- وعلينا أن نفر بأننا نعيش في عالم تمثل فيه إمكانية حصول أطراف غير تابعة للدول على أسلحة كيميائية خطرا حقيقيا وتحديا لنا أكثر إلحاحا من التحدي المتمثل في مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، المصونة الأمن والجاري تدميرها، في حين أتحدث إليكم الآن، بصورة خاضعة لمراقبة مفتشي المنظمة.

٤٥- فأشجّع الدول الأعضاء على مواصلة استطلاع سبل ووسائل جعل نظامنا الخاص بالتحقق من الصناعة أكثر فعالية ودلالة من خلال زيادة عدد عمليات التفتيش ذات الصلة وإضفاء المزيد من الدقة على خوارزمية انتقاء مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى من أجل تفتيشها. وتواصل الأمانة دعمها الحثيث للجهود المبذولة في إطار العمل المتعلق بمجموعة مسائل الصناعة من أجل بلوغ هذه الغاية. وعلى نحو مواز تقوم شعبة التحقق حاليا، دون تغيير طريقة الانتقاء المتبعة، بتضبيب السيرورة الداخلية لانتقاء مواقع المعامل وإضفاء المزيد من الدقة على هذه السيرورة.

التعاون الدولي والمساعدة

٤٦- لقد سُجل عدد من الإنجازات الكبيرة خلال هذه السنة على الصعيد العملي من أجل هذا الهدف الهام من أهداف المنظمة. فبودي أن أبدأ بالإشارة إلى تمرين المنظمة المشترك الثاني على إيصال وسائل المساعدة (Joint Assistance 2005)، الذي تم التخطيط والتنسيق له بصورة مشتركة بين المنظمة وأكرانيا والمركز الأوروبي الأطلسي لتنسيق التحرك الاستجابي في حالات الكوارث التابع لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي. وقد أجري هذا التمرين في ميدان التجارب في يافوريف قرب ليفيف بأكرانيا من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٤٧- وقد شاركت في هذا التمرين أفرقة من ١٧ دولة عضوا في المنظمة، منها البلد المضيف أوكرانيا، وتابعه مراقبون من ٢٩ دولة أخرى من الدول الأعضاء في المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك شارك في الأنشطة العملية وأنشطة الدعم فريق خبراء من المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمركز الأوروبي الأطلسي لتنسيق التحرك الاستجابي في حالات الكوارث. وعلى وجه الإجمال جمع هذا الحدث زهاء ١٠٠٠ من العاملين، بغية اختبار وتعيين إجراءات التعاون الدولي من أجل إيصال وسائل المساعدة المستعجلة إثر محاكاة لاعتداء إرهابي ينطوي على استخدام عوامل الحرب الكيميائية.

٤٨- فأود أن أعرب عن شكري لكافة الدول الأعضاء التي شاركت في هذا التمرين، وبخاصة لأكرانيا البلد المضيف الذي عملنا معه بتعاون وثيق وفعال، ولهولندا والجمهورية التشيكية

وسويسرا للتدريب الذي وفرته لفريقنا المعني بالتحقيق والمساعدة قبل التمرين. وأخيرا وليس آخرا أستجيز الإعراب عن عرفاني لفريق الأمانة بالذات، الذي أدى في إطار هذا التمرين أداء على هذه الدرجة من الجودة بقيادة نائب المدير العام الذي اضطلع بتوجيهه باقتدار وتفان.

٤٩- وفيما يخص المنظمة تمثل الهدف من هذا التمرين في اختبار مهارتنا وقدراتنا في مجال التحقيق في حالات الادعاء باستخدام عوامل الحرب الكيميائية، وفي تنسيق وإيصال وسائل المساعدة في حالة استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها.

٥٠- إن تمرين عام ٢٠٠٥ المشترك على إيصال وسائل المساعدة (Joint Assistance 2005) فتح فصلا جديدا للتعاون والتشارك بين الوكالات الوطنية والدولية التي تضطلع بمسؤولية في مجال التحرك إزاء استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها. وقد بين هذا التمرين أن الدول والمنظمات تكون عندما تجمع بين خبراتها ومواردها أفضل استعدادا لمواجهة خطر الإرهاب الكيميائي الناشئ ودحره.

٥١- ولئن كان كشف قدرات المشاركين في هذا النوع من التمارين يمثل أحد الأغراض الرئيسية منها فإن من هذه الأغراض أيضا إبراز المجالات التي لمّا يزل ثمة متسع للتحسين فيها. ونحن الآن بصدد إعداد تقرير التقييم النهائي لهذا التمرين. ومتى تم وضعه سنعد خطة، تتطوي على جدول زمني، للمتابعة فيما يتعلق بالعبر المستقاة من التمرين. ثم سنقدم تقريرا رسميا إلى الدول الأعضاء عن التمرين، وعن تقييمه الذي يمثل من أوجه كثيرة الجانب الأهم منه، وعن السبيل إلى المضي قدما على هذا الصعيد في عام ٢٠٠٦.

٥٢- وقد أنجزت خلال السنة المنصرمة عدة مشاريع ركّز فيها على تنمية القدرات، وذلك في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على الأخص، بينما بوشر في مشاريع أخرى في الشرق الأوسط وآسيا (وبما فيها إندونيسيا وماليزيا) وأمريكا اللاتينية.

٥٣- ويمثل تزايد طلب الدول الأطراف للمساعدة التقنية من أجل تنمية قدراتها الفردية، والإقليمية أحيانا، على اتقاء الأسلحة الكيميائية مؤشرا إلى حسّ متجدد بالأولوية التي توليها هذه الدول الأعضاء للمادة العاشرة من الاتفاقية. وتعمل الأمانة بتقان لتلبية كافة هذه الطلبات ضمن نطاق الحدود التي يفرضها عليها مقدار الموارد المالية والبشرية المتاحة لها.

٥٤- وإننا بالطبع مدينون للدول الأعضاء التي انبرت لتقديم مساهمات. فقد تبين أنه لا غنى عن هذه المساهمات لتمكيننا من الرد إيجابيا على متطلبات الدول الأعضاء. بيد أن من الواضح أن هذا

الأمر يستلزم عناية جديّة من هيئتي توجيه المنظمة، بالنظر إلى أن هذه النزعة تنتسارح باطراد بدلا من أن تتحسر.

٥٥- وفيما يخص التعاون الدولي، تذكر الدول الأعضاء أن برنامج التدريب المشترك استُحدث في عام ٢٠٠٠ بمثابة منطلق تجريبي. ومنذئذ قُطع في إطار هذا البرنامج شوط بعيد. فقد نُفذت بنجاح ست من الدورات التي تُنظم في إطاره. ولم يمكن اتسام هذا البرنامج بهذه الدرجة العالية من الجودة إلا بفضل دعمه من جانب الدول الأعضاء والصناعات الكيماوية في الدول الصناعية الأطراف في اتفائيتنا. وإنا في هذا الصدد أيضا ضحايا نجاحنا، لأنه يجعل المزيد ثم المزيد من الخبراء التقنيين من البلدان النامية يطمحون إلى المشاركة في هذا البرنامج. فبودي أن أحث الدول الأطراف التي بوسعها أن تدعم هذا البرنامج الهام على مواصلة دعمها إياه.

٥٦- وثمة مثال ملموس آخر على التعاون الدولي في العمل يتمثل في الدورة التدريبية لتنمية المهارات في مجال التحليل الكيماوي التي نُظمت للمرة الأولى في العام الماضي وللمرة الثانية في عام ٢٠٠٥، فتوطدت مكانتها كحدث ثابت في قائمة الأحداث التي تنظمها المنظمة. وقد نُظمت دورة هذه السنة في هولندا بمساعدة من الاتحاد الأوروبي تمثلت في تبرع نقدّره له بامتنان.

٥٧- وقد استُحدثت هذه السنة مشروعان جديدان بمساعدة تمويلية من الاتحاد الأوروبي، كما سبق أن أشرت إليه: مشروع لتقديم الدعم على شكل معدات للهيئات الوطنية، ومشروع لمساعدة المختبرات. وبذا تمكنت الأمانة للمرة الأولى في تاريخها من أن تُهبّ الهيئات الوطنية (٥٠ منها على وجه الإجمال) حواسيب وتوابع لها. وفي إطار المشروع الثاني ستستلم ٨ مختبرات من المختبرات الممولة تمويلًا عامًا معدات تحليل قريبا.

٥٨- وقد شرع هذه السنة في مبادرة جديدة أخرى باعتماد دورة تدريب لتعزيز مهارات المختبرات في تحليل المواد الكيماوية ذات الصلة بالاتفاقية. وقد نُظمت هذه الدورة بالتعاون مع المعهد الفنلندي للتحقق من اتفاقية الأسلحة الكيماوية (VERIFIN). وتلكم كانت دورة رفيعة المستوى ركّز فيها على تقنيات التحليل العملية المتطورة ذات الصلة المباشرة بالاتفاقية. فنعرب عن امتناننا لهذا المعهد الفنلندي لجهوده، ونأمل أن يتسنى لنا توفير المزيد من هذه الدورات في المستقبل.

الشؤون الإدارية والشؤون المتعلقة بالموارد البشرية

- ٥٩- لقد رُفِعَ إلى المؤتمر في دورته هذه مشروع البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٦، الذي أوصى المجلس بإقراره، وذلك بعد مشاورات مستفيضة بشأنه جرت في حزيران/يونيه من هذه السنة. فبودي أن أتوجّه بالثناء إلى الدول الأعضاء لما اضطلعت به من عمل شاق في هذا الصدد ولما تحلت به من روح توفيقية فائقة، ما أتاح لنا لأول مرة خلال سنوات كثيرة بدء دورة مؤتمرها بوثيقة للميزانية حظيت بالتأييد الكامل.
- ٦٠- تُخَصَّصُ في إطار مشروع الميزانية موارد يضاهي مقدارها متطلبات برنامجنا - لكن يتم ذلك في إطاره مع تقليص مجمل المصروفات عن عام ٢٠٠٦ إلى مبلغ أدنى من مقدارها الذي أقرته الدول الأعضاء عن عام ٢٠٠٥. فبالقيمة الإسمية يقضي مشروع الميزانية بنمو صفري وبتخفيضات في الاشتراكات السنوية المقرر أن تدفعها الدول الأعضاء تناهز نسبتها ١,٣% بالقياس إلى مقاديرها عن عام ٢٠٠٥.
- ٦١- بيد أن ثمة أمرا يتسم بأهمية أساسية لإمكانية العمل بذلك كله. فتسديد الدول الأعضاء للمستحقات عليها في الوقت المناسب يمثل سبيلا أساسيا من سبل إبدائها التزامها السياسي بالاتفاقية. فتسديد الدول الأطراف لاشتراكاتها المقررة بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، ومشاركة الدول الأطراف التي أعلنت عن حيازتها أسلحة كيميائية إلى تسديد مبالغ الفواتير المستحقة عليها بموجب المادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية، أمران حاسمان لتمكن المنظمة من توفير الخدمات التي تتوخاها منها الدول الأعضاء على وجه السرعة وبصورة ناجعة.
- ٦٢- وعلى الرغم من الانضباط المالي الذي تبيّنه المعطيات التي ذكرتها تواء، يوفّر في إطار مشروع ميزانية عام ٢٠٠٦ تمويل لعدد من الأولويات البرنامجية الهامة المتماشية مع الطلبات المتأتية عن أهداف المنظمة الرئيسية المقررة. فأولا يُهيأ في إطاره لزيادة متوقّعة في المهام المضطلع بها للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية نسبتها ١٢%. وفي هذا الإطار نعمل على الجمع بين جهود الدول الأطراف المعنية، بغية تسريع وتيرة حملات التدمير فيها.
- ٦٣- وكأولوية أخرى يُهيأ في مشروع ميزانية عام ٢٠٠٦ لزيادة عدد عمليات التفتيش بموجب المادة السادسة من الاتفاقية من ١٦٢ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨٠ في عام ٢٠٠٦.
- ٦٤- وكما أُشْرِتُ إليه تواء، تظل برامج التعاون الدولي والمساعدة تمثل أيضا أولوية من أولويات المنظمة. وقد ضُمّن مشروع ميزانية عام ٢٠٠٦ عدة وظائف جديدة من أجل توفير دعم أفضل لهذه البرامج وتيسير تنفيذها على نحو فعال.

- ٦٥- إنني ممتن أيضا لموافقة المجلس على طلبنا المتعلق بعدد من الوظائف الجديدة في فرع الموارد البشرية في الأمانة. فإضافة هذه الوظائف ستهيئ رفقاً يُحتاج إليه أيما احتياج في هذا المجال الذي تزايد عبء العمل فيه زيادة هامة خلال السنتين الأخيرتين من جراء تنفيذ نهج المنظمة فيما يتعلق بمدى الخدمة فيها.
- ٦٦- كما إنني قدمت إلى المؤتمر، على النحو المطلوب، تقريراً عن حال صندوق رأس المال العامل. ولئن تسنى لنا تقادي سحب مبالغ من هذا الصندوق خلال هذه السنة، فبوذي أن أشير إلى أن المنظمة لم تتلق، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، إلا ثلثي الاشتراكات السنوية عن عام ٢٠٠٥. فمبالغ هذه الاشتراكات مستحقة الدفع كلها منذ كانون الثاني/يناير الماضي، وتُعقد حالات التأخر في تسديدها على هذا النحو قدرتنا على تخطيط وتنفيذ البرنامج الذي أقرته الدول الأعضاء.
- ٦٧- فأحثُ الدول الأعضاء من جديد على أن تقي بالتزاماتها المالية للمنظمة في الوقت المناسب بحيث تتمكن الأمانة من تنفيذ برنامجها المقرّ بكامله.
- ٦٨- وأود الآن أن أتطرق إلى الموارد البشرية. فكجانب من جهودنا المتناسقة لتعزيز تدبّر شؤون موظفينا في محيط العمل الجديد المتميز باعتماد نهج المنظمة فيما يتعلق بمدى الخدمة فيها وبالميزنة على أساس النتائج، تعمل الأمانة على تحسين نظام تدبر وتقييم الأداء (PMAS).
- ٦٩- ويجري وضع تعميم إداري جديد في هذا الشأن، وقد بوشر في التدريب على النظام الجديد لتدبّر وتقييم الأداء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تحضيراً لبدء العمل به في أوائل السنة المقبلة.
- ٧٠- وفي المنحى ذاته سيوضع نظام جديد لتخطيط الموارد البشرية بغية تحسين تلبية الحاجة إلى تدبر الموظفين ودرابته. وسيُنقل إلى تطبيق نظام التخطيط هذا تدريجياً خلال عام ٢٠٠٦.
- ٧١- وقبل أن أختتم ملاحظاتي المتعلقة بشؤون الموارد البشرية، أستجيز التطرق إلى نهج المنظمة فيما يتعلق بمدى الخدمة فيها. فمنذ الدورة التاسعة للمؤتمر، نظرت المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية، في إطار عدد من القضايا ذات الصلة المرفوعة إليها، في تنفيذ هذا النهج فأكدت أن المنحى الذي اتبعناه في تنفيذه مناسب وقانوني.
- ٧٢- إن سنة ٢٠٠٦ ستكون السنة الثالثة التي يُطبّق فيها النهج فيما يتعلق بمدى الخدمة. وأعتزم إجراء تقييم شامل للمنحى المتبع في تطبيقه وأرفع هذا التقييم مع استنتاجاتي الأولية ذات الصلة إلى الدول الأعضاء لكي تنظر فيهما.

مؤتمر الاستعراض الثاني

٧٣- لقد ذكّرتُ خلال الدورة الثانية والأربعين للمجلس بأن الفقرة ٢٢ من المادة الثامنة من الاتفاقية تقضي بأن تعقد المنظمة في أجل أقصاه نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية ("مؤتمر الاستعراض الثاني").

٧٤- وبالاستناد إلى تجربتنا في عقد مؤتمر الاستعراض الأول، شدّدتُ على أنه سيكون من المستصوب مباشرة أعمال التحضير لمؤتمر الاستعراض الثاني في الشطر الأخير من عام ٢٠٠٦، واقترحتُ إمكانية أن يقوم المؤتمر لهذه الغاية في دورته الحالية بتناول هذه المسألة بغية تكليف المجلس بأن يشكل مرة أخرى فريقاً عاملاً مفتوح نطاق العضوية يضطلع، بمساعدة من الأمانة، بإعداد الوثائق الأساسية اللازمة ويقدم التوصيات ذات الصلة في شأن الجوانب التقنية والتنظيمية لمؤتمر الاستعراض الثاني. وأمل أن يكون بإمكاننا التعويل على إرشادكم بصدد هذه المسألة الهامة.

يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا الأسلحة الكيميائية

٧٥- أود قبل اختتام بياني هذا أن أتطرق إلى مبادرة أعتقد أنها ذات شأن فيما يخصنا جميعاً. ففي مناسبات عديدة منذ قدومي إلى الأمانة، فاتحتني وفود ومسؤولون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطموح المشترك لاختيار موقع لتذكر ضحايا الأسلحة الكيميائية.

٧٦- وعلى نحو طبيعي تماماً عرضت هذه الفكرة بأطر ومرتكزات شتى، ونحن ننظر بعناية في أفضل السبل للأخذ بثتى المقترحات التي قُدمت إلينا في هذا الصدد. بيد أنني، فيما يتخطى هذه الاعتبارات العملية والسياسية، أحسستُ أيضاً بأن كلا من هذه المداولات ينطوي على شعور مشترك بأن المجتمع الدولي يجب أن يتذكر أولئك الذين قُتلوا في الهجمات بالأسلحة الكيميائية وأولئك الذين لمّا يزالوا يعانون من الآثار الفظيعة لهذه الآفة.

٧٧- وثمة أيضاً إقرار مشترك بأن إحياء ذكرى هؤلاء الضحايا ينبغي أن لا يقتصر على تذكيرنا بفظائع الماضي، على كثرتها، بل ينبغي أيضاً أن يمثل مصدر إلهام بشأن ما تسهم به الاتفاقية والمنظمة لتحقيق السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، وما ستظان تسهمان به. وعلى هذا الأساس يتعاضم زخم الجهود الرامية إلى استحداث يوم دولي لتذكر ضحايا الحرب الكيميائية أو لإحياء ذكراهم.

- ٧٨- ثم إنه رُحِّبَ بإمكانية تخصيص نصب تذكاري في موقع مناسب في لاهاي كشاهد مناسب على الاحترام والتذكر من أجل الأجيال المقبلة. وقد اتصلنا في هذا الشأن بالسلطات في لاهاي، فأشارت إلى أنها تقف موقفا مؤاتيا من هذه الفكرة.
- ٧٩- وآمل أن هذه المبادرة ستحظى بموافقة المؤتمر.
- ٨٠- وإذ أصل إلى آخر بلاغي هذا، أود أن أؤكد مجددا أمام هذا المؤتمر حرصي الشخصي، وحرص جميع العاملات والعاملين في الأمانة، على المضي إلى آخر الشوط في النهوض بمسؤولياتنا على نحو فعال، وفقا للولاية المنبثقة من الاتفاقية. وإني شخصيا أتعهد بالاستمرار على السعي في عملنا من أجل الامتياز والشفافية التامة والمساءلة وعدم التمييز.
- ٨١- وها هي أعمال الدورة العاشرة للمؤتمر جارية. فلنكن مناسبة أخرى لنؤكد فيها تقليدنا المتمثل في اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء المحقق حول التشارك في وجهات النظر. أتمنى لكم كل النجاح في مداولاتكم. وشكرا لكم.